قضايا سياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية التركية تجاه دول شمال إفريقيا: الدوافع والتحديات
اسم الكاتب: زكرياء حلوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7577
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية التركية تجاه دول شمال إفريقيا: الدوافع والتحديات[▽]

Turkish foreign policy towards North African countries:

Motivations and Challenges

زكرياء حلوي*
ZAKARIAE HALOUI

- **ملخص:**

تسعى تركيا لأن تصبح قوة مؤثرة في شمال إفريقيا وفاعلا رئيسيا في الأحداث التي تمر بها، كما تحاول البحث عن شركاء جدد في المنطقة خاصة بعد مشاكلها المتكررة مع حلفائها التقليديين، بالإضافة إلى إيجاد دوائر اقتصادية جديدة، وتأمين مصادر الحصول على الطاقة، ودفع عجلة المبادلات التجارية مع دول شمال إفريقيا، معتمدة على علاقاتها التاريخية معها، وعلى الدبلوماسية الإنسانية والثقافية التي تستخدمها عبر منظماتها الحكومية وغير الحكومية. إلا أن تدخلها العسكري في ليبيا جعل أصابع الاتهام تتجه نحوها باعتبارها صانعة للأزمات، ومسببة لعدم الاستقرار في الإقليم، وأصبحت السياسة الخارجية التركية معرضة للعديد من التحديات المتشابكة إقليميا ودوليا.

- **الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية التركية، شمال إفريقيا، العلاقات الاقتصادية، الدوافع، التحديات، القوة الناعمة، القوة الصلبة.

- **Abstract** :

Turkey seeks to become an influential force in North Africa and a major actor in the events it is going through. It is also trying to search for new partners in the region, especially after its repeated problems with its traditional allies, in addition to creating new economic circles, securing sources of energy, and advancing trade exchanges. With North African countries, relying on its historical relations with them, and on the humanitarian and cultural diplomacy that it uses through its governmental and non-governmental organizations. However, its military intervention in Libya made fingers point towards it as a crisis maker and a cause of instability in the region, and Turkish foreign policy became exposed to many intertwined challenges regionally and internationally.

- **Keywords**: Turkish foreign policy, North Africa, economic relations, motives, Challenges, soft power, hard power.

▽ تاريخ التقديم : 2023/10/9 تاريخ القبول: 2023/11/12 تاريخ النشر: 2023/12/31

* باحث في سلك الدكتوراه تخصص قانون عام بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور–المغرب zakariaehaloui@gmail.com

- **مقدمة:**

شهدت السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة تغييرا كبيرا عما كانت عليه بعد الحرب الباردة، حيث تجاوز نطاق اشتغالها ونشاطها مجال بيئتها الإقليمية المحيطة بها، وسعت إلى إقامة علاقات جديدة مع دول القارة الإفريقية[1]، بداية باهتمامها بمنطقة القرن الإفريقي ووصولا إلى دول شمال إفريقيا، معتمدة على تطوير قدراتها الاقتصادية، ومحاولة فتح أسواق جديدة لصادراتها الصناعية والعسكرية، حيث اختارت تركيا المدخل الاقتصادي إلى القارة السمراء، وأعدت استراتيجية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية منذ سنة2003، مما مكنها من اكتساب صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي سنة 2005، وصفة الشريك الاستراتيجي للاتحاد في يناير2008، إضافة إلى حصولها على عضوية بنك التنمية الإفريقي في نفس السنة.[2]

وتسعى تركيا لأن تصبح قوة مؤثرة في منطقة شمال إفريقيا وفاعلا رئيسيا في الأحداث التي تمر بها، وذلك في إطار نظرية "العمق الاستراتيجي" التي تعد المحرك الأبرز للسياسة التركية منذ سنة2002 بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد[3]، وتراهن في ذلك على علاقاتها التاريخية مع دول المنطقة وعلى التبادلات التجارية الهامة معها.

وإذا كان الدور التركي في العديد من مناطق العالم قد اقتصر على الأبعاد التنموية والسياسية فحسب، فإن هذا الدور في منطقة شمال إفريقيا شمل أيضا الجانب الثقافي والتاريخي أو ما يعرف بالقوة الناعمة. غير أن الملاحظ لجوء تركيا مؤخرا إلى استخدام أدوات جديدة في سياستها الخارجية إزاء بعض دول المنطقة معتمدة على عناصر القوة الصلبة، وعلى قدراتها العسكرية بعدما تمكنت من تحقيق اختراقات عديدة في دول الفضاء الإقليمي باستخدام عناصر القوة الناعمة.

ويعود اهتمام تركيا بمنطقة شمال إفريقيا إلى مجموعة من الدوافع أهمها، سعيها إلى البحث عن شركاء جدد خاصة بعد مشاكلها المتكررة مع حلفائها التقليديين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما أن رغبتها في تعزيز الفرص الاقتصادية، ودفع عجلة المبادلات التجارية جعلها

---

[1] جمال مظلوم، "السياسة التركية في المنطقة العربية العالم"، مجلة السياسة الدولية، عدد219، القاهرة، يناير2020، ص112.

[2] محمد الخمسي، الرهانات والتحديات الجيوسياسية للمغرب في إفريقيا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، الموسم الجامعي2022/2021، ص87.

[3] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة2011، ص ص 241-242.

توطد علاقاتها التجارية مع دول المنطقة بحثا عن دوائر اقتصادية جديدة في القارة السمراء، حيث تقوم ببناء شراكات قوية مع الدول التي تتمتع باقتصادات ناشئة قوية وبموقع جيوسياسي بارز، كما يعد تأمين الطاقة أحد أهم الأسباب الكامنة وراء العلاقة التركية بدول شمال إفريقيا.[1]

انطلاقا مما سبق، نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الاشكالية التالية: إلى أي حد يمكن أن تمارس تركيا دورا فاعلا ومهيمنا في منطقة شمال إفريقيا بما يحقق أهدافها ويحفظ مصالحها؟، كما يمكننا طرح التساؤلات التالية: ماهي أهم الدوافع والأهداف الكامنة وراء السياسة الخارجية التركية في شمال إفريقيا؟ وما هي أبرز الأدوات والآليات التي تستخدمها في علاقتها مع دول المنطقة؟ هل ساهمت السياسة الخارجية التركية في دعم الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا أم كانت عاملا في تأزم الأوضاع؟.

ولدراسة وتحليل هذا الموضوع نضع الفرضيات الآتية:

- تأثير تركيا في السياسة الإقليمية والدولية رهين بتأثيرها وتواجدها في منطقة شمال إفريقيا.
- تركيا تسعى لتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها الاستراتيجية على حساب مصالح وسيادة وأمن دول شمال إفريقيا.
- تنامي سياسات التنافس والصراع في توجهات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في منطقة شمال إفريقيا ينعكس على الاستراتيجيات التي تتبعها تركيا للتغلغل في المنطقة.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية سنعتمد على المنهج التاريخي لتحديد التطور التاريخي لعلاقة تركيا بدول شمال إفريقيا، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي لملاحظة الواقع السياسي والاقتصادي والأمني لدول المنطقة، والوقوف على أهم أهداف ودوافع السياسة التركية فيها، إضافة إلى المنهج المقارن لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين التحركات التي تقوم بها تركيا مقارنة مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في منطقة شمال إفريقيا.

أولا: دوافع التواجد التركي في منطقة شمال إفريقيا

يعزز الموقع الجغرافي المتميز لتركيا كدولة آسيوية وأوربية في الآن ذاته وقربها من إفريقيا عبر شرق المتوسط من مكانتها كدولة مركزية، ما يمنحها القدرة على المناورة والحركة في أكثر من إقليم بشكل متزامن، ويزيد حتما من نطاق تأثيرها ونفوذها[2]. وتدفع هذه الخاصية الجيوسياسية بتركيا لتبني سياسة

[1] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، عدد208، القاهرة، أبريل2017، ص 139.

[2] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص144.

خارجية نشطة تتجاوز الحدود المباشرة لتشمل دوائر اهتمام أكبر، وتعتبر منطقة شمال إفريقيا إحدى أهم الدوائر في سياسة تركيا الخارجية.

1. الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا

تعتبر منطقة شمال إفريقيا بدولها الستة: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، السودان ومصر منطقة بالغة الأهمية بالنسبة للقوى الكبرى والصاعدة، وأحد أهم الدوائر الاستراتيجية، كونها تمثل البوابة الرئيسية الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ونقطة تقاطع محورية بين القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا وأوروبا، كما أنها تشكل مدخلا هاما نحو الأسواق الإفريقية، ومنها نحو الدول والقارات المجاورة[1]، وهو الأمر الذي يفسر الاهتمام التركي المتزايد بتنمية العلاقات مع دول المنطقة، ودافعا أساسيا لتحرك تركيا صوب القارة الإفريقية الغنية بمواردها الطبيعية وأسواقها الواعدة وفرص الاستثمار المتعددة، حيث تسعى تركيا باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين الاقتصادية، لإيجاد منفذ على القارة السمراء يسمح لها بتصريف منتجاتها وتأمين احتياجاتها من موارد الطاقة الأحفورية.[2]

فبفضل الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا التي تتوفر على أهم المنافذ البحرية والقنوات المائية كمضيق جبل طارق الذي يربط حوض المتوسط بالمحيط الأطلسي، وقناة السويس التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي[3]، تطمح تركيا إلى أن تكون دول هذه المنطقة صلة وصل بينها وبين إفريقيا من جهة، والعالم العربي من جهة ثانية، ولا شك أن دول الشمال الإفريقي قادرة على لعب هذا الدور لتمتعها باستقرار سياسي وأمني كبير خاصة المغرب، الجزائر، تونس ومصر. وتحظى ببنيات تحتية ملائمة، بما فيها الطرق والمطارات والموانئ الكبرى، مما سيمنح تركيا مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.[4]

وفي هذا السياق، أصبحت تركيا تسعى جاهدة إلى ربط علاقات قوية مع دول المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة والمنتجات الفلاحية والبحرية لإدارة عجلة اقتصادها المتعثر في السنوات الأخيرة، وتتوخى

---

[1] عبد القادر بوالروايح، "الأهمية الإستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق –الجزائر نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد2، المجلد10، الجزائر، يونيو2023، ص107.

[2] محمد الخمسي، الرهانات والتحديات الجيوسياسية للمغرب في إفريقيا، مرجع سابق، ص88.

[3] خديجة بوتخيلي، "الرهانات الجيواستراتيجية للمغرب في إفريقيا في ظل التنافس الدولي"، ضمن كتاب الجماعي: المغرب في محيطه الإفريقي المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة، الطبعة الأولى، وجدة 2017، ص289.

[4] أحمد البضموسي، العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية–البرازيل نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2023/2022، ص ص 39–41.

النفاذ والوصول عبرها إلى القارة الإفريقية التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة، وتعتبر قارة المستقبل بامتياز، ومحل تنافس دولي حاد بين القوى الاقتصادية العالمية الكبرى كالصين، اليابان، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

كما تحاول تركيا الاستفادة من الأسواق الكبرى الواعدة في شمال إفريقيا، فهي ترى في الجزائر الغنية بالبترول والغاز الطبيعي، والتي تعد رابع مورد للغاز لتركيا، وتملك أكبر مساحة جغرافية في إفريقيا، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 40 مليون نسمة، دولة مهمة لتركيا في مجال الاستثمارات وتسويق منتجاتها المختلفة. ويعد المغرب الذي يضم أكثر من 37 مليون نسمة سوقا استثمارية جذابة للشركات التركية، حيث تتواجد حوالي 160 شركة تركية تعمل في مجال البناء، التجارة، الأثاث، المواد الغذائية والملابس[1]، وترتبط تركيا مع المملكة المغربية وتونس باتفاقية تجارة حرة منذ سنة2007.

من جهة ثانية، ترتبط تركيا مع مصر بروابط اقتصادية قوية، وتعتبر شريكا تجاريا رئيسيا لها لكونها منطقة مشتركة بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بينهما سنة 2022 حوالي 10 مليار دولار، ووضع البلدان في غشت 2023 خارطة طريق للوصول إلى 15 مليار دولار في حجم التبادل التجاري بينهما خلال السنوات الخمس المقبلة[2]. وتعد ليبيا الغنية بالنفط والغاز الطبيعي مطمحا لتركيا من أجل تأمين حاجياتها من الطاقة في ظل ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، مما دفع تركيا للتدخل عسكريا في ليبيا سنة2019 وتوقيعها مع حكومة الوحدة الوطنية في سنة2021 مجموعة من الاتفاقيات التجارية لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، ترى تركيا أنه لا يمكن تجاوز دول شمال القارة بحكم تاريخها الإفريقي وانفتاحها السياسي، وبحكم علاقاتها الاقتصادية والمالية المتميزة مع الدول العربية والإفريقية. لذلك، تراهن على علاقاتها التاريخية والثقافية والدينية مع دول المغرب العربي التي تمتد إلى فترة الدولة العثمانية، وتهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية من خلال علاقتها التجارية معها، خصوصا في ظل تآكل الاقتصاد التركي، وتراجع فرص الاستثمار منذ سنة2016، وتراجع الليرة التركية أمام الدولار والعملات الأجنبية، مما جعل تركيا تبحث عن دوائر اقتصادية جديدة في إفريقيا عبر تعزيز المبادلات التجارية والاستثمارات

---

[1] حسن الشاغل، مصطفى الوهيب، "كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات: العلاقات الخارجية التركية بين عامي 2015 – 2020"، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، أنقرة، أكتوبر 2021، ص ص 51-52.

[2] انظر: "تركيا ومصر تهدفان لرفع التبادل التجاري إلى 15 مليار دولار"، موقع الأناضول، بتاريخ02-08-2023، على الرابط www.aa.com.tr، تاريخ الزيارة05-10-2023.

المشتركة. [1] كما عمدت إلى اعتبار منطقة شمال إفريقيا البوابة الأوسع لها في سعيها لتوسيع نفوذها بالقارة السمراء، حيث تركز على ضخ الاستثمارات في بلدان هذه المنطقة، وتقديم المساعدات الإنسانية لها، نظرا لأهمية موقعها الجغرافي الذي يربط بين القارات الثلاث، وكونها ممرا مهما للطاقة في العالم، إضافة إلى الثروات الكبيرة التي تمتلكها ومخزونها من البترول والغاز الطبيعي.

2. تنويع الشركاء والبحث عن حلفاء جدد

يبدو أن تركيا بدأت تنخلع من كونها دولة طرفية، وبدأت تكتسب وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية استمرارها، بل توظفها لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار نظم الدول المجاورة[2]. ويأتي الاهتمام التركي بإفريقيا عموما ومنطقة شمال القارة خاصة في ظل رغبة تركيا خلق تفاعلات جديدة مع حلفاء جدد غير الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل سعيها للاستفادة من الثقل التصويتي الإفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

فقد عرفت العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي توترات متكررة أهمها قرار البرلمان الأوروبي في نونبر 2016 تجميد ملف عضوية تركيا في الاتحاد، وربطت الكتل النيابية الأوروبية التي صوتت لمصلحة القرار، استئناف المفاوضات برفع قانون الطوارئ الذي تفرضه تركيا منذ محاولة الانقلاب الفاشل في يوليوز 2016، والذي تمت بموجبه عمليات اعتقالات، وإقالات واسعة، وتضييق غير مسبوق على الصحافة والإعلام.[4] ويكمن جوهر مسلسل الخلاف بين الطرفين في طلب تركيا المتكرر للانضمام للاتحاد الأوروبي[5]، ودخول الجانبين في مفاوضات جادة منذ سنة 2005، غير أن طلب تركيا كان

---

[1] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص140.

[2] بوحنية قوي، "إفريقيا في الاستراتيجية التركية الجديدة هل يكون القرن الحادي والعشرون قرنا إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، شتنبر 2016، ص3.

[3] ساهمت أصوات الدول الإفريقية في فوز تركيا بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2009-2010، حيث صوتت 12 دولة إفريقية من أصل 11 لصالح تركيا. انظر: مراد يتكين، " لماذا خسرت تركيا التصويت في الأمم المتحدة؟"، موقع ترك بريس، بتاريخ 18-10-2014، على الرابط:www.turkpress.co، تاريخ الزيارة 08-10-2023.

[4] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص139.

[5] قدمت تركيا سنة1987 رسميا ترشيحها للانضمام للاتحاد الأوروبي، فقوبل بالرفض لأسباب سياسية واقتصادية، وفي سنة 1999، منح الاتحاد تركيا وضع مرشح للانضمام شريطة تحسين وضعية حقوق الإنسان والرفع من أدائها الاقتصادي، وفي أكتوبر 2005، بدأت مفاوضات الانضمام بين الطرفين على الرغم من معارضة مجموعة من الدول الأوروبية مثل النمسا واليونان. لمزيد من التفاصيل انظر: "تركيا والاتحاد الأوروبي... تاريخ من العلاقات المتوترة"، موقع اندبندنت عربية، بتاريخ 5-5-2021، على الرابط www.independentarabia.com، تاريخ الزيارة 10-10-2023.

يصطدم بالرفض لأسباب عديدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وفنية متعلقة بفصول التفاوض، حيث إنه من بين 35 فصلا للتفاوض في مسار الانضمام قبل فصل واحد فقط، كما أشهرت بعض دول الاتحاد في مقدمتها اليونان[1] ورقة الفيتو في وجه انضمام تركيا.[2]

من جهته، ربط الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان " في يوليو2023، موافقة بلده على انضمام السويد إلى حلف الشمال الأطلسي الذي تعد تركيا عضوا فيه، بإعادة مفاوضات انضمام هذه الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي لطاولت الحوار بعد توقفها منذ سنة2016، كما طالب بتحديث الاتفاق الجمركي الذي تم توقيعه بين الطرفين سنة1995، ورفع تأشيرات الدخول الأوروبية عن المواطنين الأتراك[3]، إلا أن تجديد طلب تركيا بالانضمام للاتحاد لا يزال رهينا بمجموعة من الشروط الموضوعة من لدن أعضائه.

وسبق للاتحاد الأوروبي أن فرض عقوبات مالية وسياسية على تركيا في 15 يوليوز2019، بسبب استمرار عمليات تنقيبها على الغاز في المياه الإقليمية لجزيرة قبرص[4]. وانتقد الاتحاد في أكتوبر2019 هجوم تركيا على منطقة شمال سوريا ضد المسلحين الأكراد. وفي يناير2020، دان الاتحاد الأوروبي تدخل تركيا في الصراع الدائر في ليبيا[5]، كما احتل موضوع اللاجئين المتواجدين في تركيا خاصة السوريين منهم نقطة خلاف دائم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.[6]

من جهة أخرى، عرفت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مرحلة شحن وتوتر بسبب مجموعة من النقاط الخلافية أهمها، دعم هذه الأخيرة للكيانات الكردية في سوريا، ففي الوقت الذي تقول فيه السلطات التركية إن قوات "حماية الشعب" في شمال سوريا هي ذراع لحزب العمال الكردستاني الذي

---

[1] يعود رفض اليونان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بسبب قضية جزيرة قبرص، حيث تحتل القوات التركية الجانب الشمالي من الجزيرة منذ سنة 1974، وأعلنت تركيا سنة1983 ما سمته "جمهورية شمال قبرص التركية".

[2] أحمد السكري، "تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، عدد187، القاهرة، يناير2012، ص ص158-162.

[3] Huseyin Hayatsever, Ece Toksabay, "Erdogan links Sweden's NATO membership to Turkey's EU accession", www.reuters.com, July 10, 2023, accessible 13-10-2023.

[4] Matina Stevis-Gridneff, «E.U. Punishes Turkey for Gas Drilling Off Cyprus Coast», New York times, www.nytimes.com, July 15, 2019, accessible 13-10-2023.

[5] See : «Poutine et Erdogan appellent à un cessez-le-feu en Libye », www.reuters.com, January 8, 2020, accessible 13-10-2023.

[6] أماني سليمان، "الاستجابة الأوروبية للاجئين من منظور الأمن الإنساني"، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 205، المجلد 51، يناير 2016، ص34.

يقاتل ضد الدولة التركية منذ سنة1984، ترى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أن الحزب يلعب دورا محوريا في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا.

وظهر التنسيق الأمريكي مع أكراد سوريا عشية إعلان "قوات سوريا الديمقراطية" التحالف العربي الكردي في 6نونبر2016، بدء عملية "غضب الفرات" لتحرير مدينة الرقة بدعم من واشنطن، وبغطاء جوي من قوات التحالف الدولي، ووسط تحييد ملحوظ لتركيا. كما فضلت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" الاعتماد على الأكراد بدلا من خطة أخرى عرضتها تركيا وروسيا في فبراير2017 لعملية تحرير مدينة الرقة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية.[1]

كما طفت على السطح خلافات أخرى بين تركيا والولايات المتحدة من بينها دعم هذه الأخيرة لمنظمة "بي كاكا" الإرهابية[2]، ورفض واشنطن تسليم "فتح الله غولن"، المقيم في ولاية بنسلفانيا منذ سنة1999، والمتهم الرئيسي في تدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليوز2016، رغم تقديم تركيا لجميع الأدلة التي تدينه. بالإضافة إلى تجاهل الولايات المتحدة وحلفاؤها مطالب التسليح التي توجهت بها تركيا، مما جعلها تقلب الوجهة نحو روسيا، وأيضا قرار إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بإقصاء تركيا من البرنامج المشترك لصناعة طائراتF35 سنة2019[3]، وغيرها من القضايا الخلافية الأخرى[4] التي تؤثر على علاقة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.[5]

---

[1] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص139.

[2] تأسس منظمة (بي كا كا) التابعة لحزب العمال الكردستاني في 27 نوفمبر 1978، في محافظة ديار بكر التركية، على يد مجموعة من الطلبة الماركسيين، ودخلت المنظمة في حرب طويلة مع الدولة التركية. للمزيد من التفاصيل انظر: "تركيا تحاربه وتصنفه إرهابيا.. كيف تدعم أوروبا "بي كا كا"؟"، www.alestiklal.net، تاريخ الزيارة 15-11-2023.

[3]Aaron Mehta, «Turkey officially kicked out of F-35 program, costing US half a billion dollars », www.defensenews.com, Jul 17, 2019, accessible 17-10-2023.

[4] من بينها اتهام واشنطن لبنوك تركية بالتورط في الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وقضية "الإبادة الجماعية للأرمن" على يد الإمبراطورية العثمانية سنة1915، للمزيد من التفاصيل انظر: "واشنطن بوست: ماذا يعني أن تعترف الولايات المتحدة بـ"الإبادة الجماعية" للأرمن؟"، موقع الجزيرة، بتاريخ25-04-2021، على الرابطwww.aljazeera.net، تاريخ الزيارة 18-10-2023.

[5]محمود عثمان، "العلاقات التركية الأمريكية من "شراكة استراتيجية" إلى "إدارة خلافات""، موقع الأناضول، بتاريخ، على الرابط www.aa.com.tr، تاريخ الزيارة 18-10-2023.

وأمام هذه التوترات المتكررة مع الحلفاء التقليديين، سعت تركيا إلى البحث عن نوع من الاستقلالية في قراراتها، ورسمت سياسة خارجية قائمة على الانفتاح على حلفاء جدد، وعقد شراكات متنوعة مع مختلف القوى الدولية، بما فيها القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة شمال إفريقيا، بما يحقق أكبر قدر من المصالح الاستراتيجية لتركيا في القارة السمراء، ويؤهلها للعب دور رئيسي وفعال في المنطقة.

3. محاصرة جماعة "غولن"

إن الانخراط المتزايدة لتركيا في شمال إفريقيا خاصة، ومنها إلى العمق الإفريقي، يكمن في مجموعة من الدوافع والأهداف السياسية، الاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى سعيها لمكافحة الإرهاب ومحاصرة نفوذ جماعة "خدمة" التي يتزعمها "فتح الله غولن"، بعد تورطها في الانقلاب الفاشل سنة2016. واتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات في داخل البلاد ضد المؤسسات والمدارس التابعة لجماعة "غولن"، وفرضت الوصاية على مدارس وجامعات حركة "خدمة" التي تأسست سنة1971، كما ألغت الحكومة التركية تصاريح عمل 61 ألف معلم كانوا يعملون في مدارس الحركة ومؤسساتها، واعتقلت الآلاف بتهمة الانتماء إلى جماعة "خدمة" التي تصنفها تركيا منضمة إرهابية.[1]

كما تهدف تركيا إلى تضييق الحصار على جماعة "غولن" في الخارج أيضا، وخصوصا في القارة السمراء حيث توجد مؤسسات تابعة لهذه الجماعة في عدة دول إفريقية. ففي السودان أصدر الرئيس "عمر البشير" في غشت 2016 بطلب من تركيا قرارا بإغلاق جميع المؤسسات التابعة لجماعة "غولن" في البلاد، وتجميد ممتلكاته من بينها حوالي20 شركة واستثمارات عديدة، وتحويل المدارس التابعة للحركة إلى القطاع الخاص بوزارة التعليم السودانية[2]. كما قامت الحكومة الليبية في يوليوز2016 بإغلاق المدارس التابعة لهذ الجماعة واعتقال أربعة مدرسين من العاملين فيها.[3]

وفي المغرب قررت الحكومة في يناير2017 إغلاق جميع المؤسسات التعليمية التابعة لجماعة "غولن" التركية، والتي ضمت أزيد من 2500 تلميذا في خمس مدن مغربية (طنجة، فاس، الجديدة، تطوان والدار البيضاء) وتشرف عليها مجموعة "محمد الفاتح"، حيث اعتبرت وزارة الداخلية المغربية بأن

---

[1] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص140.

[2]See: "Bashir directs to shut down Gulen-linked businesses in Sudan", www.sudantribune.com, 12-08-2016, accessible 02-11-2023.

[3] انظر "الحكومة الليبية تغلق المدارس التابعة لـ«كولن» وتعتقل 4 من مدرسيها"، موقع الخليج الجديد، بتاريخ25-07-2016، على الرابطwww.thenewkhalij.news، تاريخ الزيارة02-11-2023.

هذه المؤسسات "تجعل من الحقل التعليمي مجالا خصبا للترويج لإيديولوجية هذه الجماعة ونشر أفكار تتنافى مع مقومات المنظومة التربوية والدينية المغربية"[1]، ولقي هذا القرار ترحيبا من لدن تركيا واعتبرته تعزيزا للتعاون القوي بين البلدين.

غير أنه إذا كانت بعض دول شمال إفريقيا قد استجابت لطلب تركيا بتقييد وإغلاق المدارس والمؤسسات التابعة لجماعة "غولن"، فإننا نجد في المقابل دولا أخرى رفضت هذا الطلب، ومن بينها مصر، التي رفضت طلب تركيا سنة2016، وبررت ذلك بكون المدارس والمؤسسات المذكورة ملتزمة بالمعايير التعليمية المصرية، ولم يسجل في حقها أي مخالفات تعليمية أو مالية.[2]

كما رفضت مجموعة من الدول الإفريقية الأخرى مثل نيجريا، كينيا، مدغشقر، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الموزمبيق، إفريقيا الوسطى وغيرها، إغلاق المؤسسات التابعة لهذه الجماعة. إذ يوجد في نيجيريا حوالي 17 مدرسة تابعة لحركة "خدمة" تضم أزيد من 4250 تلميذا إضافة إلى عدد من الجامعات. وفي تنزانيا تحظى مدارس الحركة بشعبية كبيرة وإقبال واسع من لدن الطبقة المتوسطة في البلاد. وتوجد في الموزمبيق ثلاث مدارس تابعة للحركة تستوعب نحو 110 طالبا. نفس الأمر في جنوب إفريقيا التي تضم تسع مدارس تابعة للجماعة. وفي مدغشقر تنتشر أفكار إيجابية حول زعيم الحركة "فتح الله جولن" باعتباره أحد المثقفين المرموقين في العالم.[3]

وبالتالي، تسعى تركيا عبر بوابة دول المغرب العربي وشمال إفريقيا إلى ممارسة ضغوط مكثفة في القارة السمراء لإغلاق المدارس والجامعات التابعة لجماعة "غولن"، إذ تعتبر السلطات التركية أن هذه المؤسسات جزء من شبكة سرية تستخدمها حركة "غولن" لضرب المصالح التركية في الخارج، ونشر أفكار تهدد أمن واستقرار تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية.

---

[1] مصطفى الحسناوي، "أنقرة والرباط وصفقة محاصرة المعارضين"، موقع الجزيرة، بتاريخ 6-02-2017، على الرابط www.aljazeera.net،

تاريخ الزيارة 07-11-2023.

[2] محمد حسن عامر، بهاء الدين عياد، "معركة «أردوغان» لإغلاق مدارس «جولن»: مصر ترفض طلب «أنقرة».. والسودان يستجيب"، موقع الوطن، بتاريخ12-08-2016، على الرابطwww.betaanews.elwatannews.com ، تاريخ الزيارة08-11-2023.

[3] أحمد يونس، رنيم حنوش، "مدارس غولن.. أسرار «الكيان الموازي» في 100 دولة"، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 28عشت2016، على الرابطwww. aawsat.com، تاريخ الزيارة 10-11-2023.

ثانيا: أدوات السياسة الخارجية التركية في شمال إفريقيا

تتبع تركيا في علاقاتها مع الدول الإفريقية عامة، ودول شمال القارة خاصة، سياسة تجمع بين استراتيجية الربح لكافة الأطراف، وتقديم مساعدات إنسانية وتنموية. وقد نجحت في التأسيس لنهج شامل يزاوج بين القوة الناعمة عن طريق المساعدات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، والتجارة والاستثمار، والقوة الصلبة، من خلال صناعة الدفاع ومبيعات الأسلحة والمساعدات الفنية لمحاربة الإرهاب[1]. وتبنت تركيا مقاربة جعلت من أدوات الدبلوماسية الناعمة والتكامل الاقتصادي والتعاون الثقافي محددا لها.

1. الزيارات الدبلوماسية

توالت زيارات كبار المسؤولين الأتراك، خصوصا على المستوى الرئاسي إلى مختلف دول القارة السمراء في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد الدول الإفريقية التي زارها الرئيس التركي "طيب رجب أردوغان" حوالي 33 دولة، ويعد "أردوغان" من أكثر الرؤساء غير الأفارقة الذين يزورون القارة. كما أصبح النشاط التركي مكثفا في مجال افتتاح السفارات والبعثات الدبلوماسية في القارة السمراء، إذ عمدت تركيا إلى توسيع رقعة تمثيلها الدبلوماسي في إفريقيا[2]، وارتفع عدد سفارتها بالقارة من 12سفارة فقط سنة 2003، إلى نحو 44 سفارة حاليا، وهو مؤشر واضح على الاهتمام الكبير الذي توليه تركيا للقارة الإفريقية.

وشملت زيارات الرئيس التركي دول شمال إفريقيا، آخرها زيارته للجزائر في نونبر2023 من أجل تأمين حاجيات بلاده من الطاقة وتدارس خطة رفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين، وتوجت هذه الزيارة بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات، أهمها تجديد الاتفاقية بين الشركة الوطنية الجزائرية للنفط والغاز "سوناطراك" وشركة خطوط أنابيب البترول التركية "بوتاش"[3]، إذ تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في تزويد تركيا بالغاز الطبيعي بعد روسيا، أذربيجان وإيران.

وسبق للرئيس التركي أن زار تونس في مناسبتين متتاليتين، الأولى في دجنبر2017 في عهد الرئيس التونسي السابق "القايد السبسي" حيث تم توقيع مجموعة من اتفاقات التعاون، والثانية في 25دجنبر2019

---

[1] محمد الخمسي، الرهانات والتحديات الجيوسياسية للمغرب في إفريقيا، مرجع سابق، ص89.

[2] نور الدين مورو، "البعد الاقتصادي في علاقات المغرب بإفريقيا بين الحضور المتميز وتحديات المنافسة الدولية"، ضمن كتاب جماعي: التقرير الاستراتيجي المغربي 2011-2022، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2022. ص163.

[3] انظر: "عشية زيارة أردوغان للجزائر.. تركيا تهدف لرفع التجارة البينية إلى 10 مليارات دولار"، موقع الجزيرة، بتاريخ21-11-2023، على الرابطwww.aljazeera.net ، تاريخ الزيارة 12-11-2023.

للتباحث مع الرئيس التونسي "قيس سعيد" الأوضاع في ليبيا[1]. كما زار "أردوغان " السودان في 24دجنبر 2017 حيث تم إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وتوقيع 12 اتفاقا في المجالات العسكرية، الاقتصادية والفلاحية[2]. وعبر الرئيس التركي عن نيته في زيارة ليبيا والمغرب وباقي دول شمال إفريقيا قريبا.[3]

ولم تقتصر الزيارات الدبلوماسية التركية لشمال إفريقيا على زيارات الرئيس "أردوغان" فقط، بل تعاقب مسؤولون أتراك على زيارة عدد من دول المنطقة، حيث زار وزير الخارجية التركية "هاكان فيدان" مصر في أكتوبر 2023 للتداول مع وزير الخارجية المصري بشأن القضايا الإقليمية والثنائية[4]، كما زار وفد من رجال الأعمال الأتراك جهة الداخلة وادي الذهب المغربية في فبراير 2021 لمناقشة المشاريع المشتركة بين المغرب وتركيا على مستوى الجهة.

وعليه، شهدت الزيارات المتتالية التي قام بها المسؤولون الأتراك إلى دول شمال إفريقيا توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول المنطقة، فضلا عن اتفاقيات في مجالات الطاقة والفلاحة، وأخرى تهم المساعدات النقدية[5]، وكشفت هذه الزيارات عن التحولات العميقة في مسارات السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة، كما تعد ترجمة لعملية الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، حيث تمكنت تركيا بفضل هذه الزيارات من توثيق علاقاتها مع دول شمال إفريقيا.

2. الدبلوماسية الاقتصادية

تعمل تركيا على تطوير علاقتها الاقتصادية مع إفريقيا، وفتح مجالات أكبر للتعاون مع دول القارة، بعد تراجع مناعتها الإقليمية، وتكبدها لخسائر هامة في مجموعة من الأسواق الدولية. وتأسيسا على ذلك، وضعت خطتها للتعاون الاقتصادي والتجاري تحت اسم "استراتيجية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية

---

[1] انظر: "الملف الليبي الساخن في صلب زيارة أردوغان المفاجئة لتونس"، موقع DW، بتاريخ25-12-2019، على الرابط www.dw.com، تاريخ الزيارة 12-11-2023.

[2]See: "Sudan, Turkey sign 12 agreements in economic, military, cultural cooperation", www.china.org.cn,25-12-2017, accessible 13-11-2023.

[3] See : "Turkish President Erdogan says will visit Libya soon", www. en.alwasat.ly, 21-07-2023, accessible 13-11-2023.

[4] انظر: "وزير الخارجية التركي يزور مصر الجمعة"، موقع الأناضول، بتاريخ 13-10-2023، على الرابطwww.aa.com.tr ، تاريخ الزيارة 13-11-2023.

[5] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص138.

مع إفريقيا"[1]، وسعت إلى رفع حجم التبادل التجاري بينها وبين القارة السمراء، حيث انتقل من 5.4 مليارات دولار في سنة 2003، إلى 40.7 مليار دولار نهاية عام2022.

وعلى مستوى الاستثمارات انتهجت الحكومة التركية نظاما محفزا لجذب الشركات التركية الكبيرة للاستثمار في القارة الإفريقية، خصوصا في بعض القطاعات الرئيسية المهمة مثل التعدين، المصارف والاتصالات، حيث وصلت الاستثمارات التركية المباشرة في إفريقيا سنة2023 إلى 10 مليارات دولار[2]، وتهدف هذه الاستثمارات إلى خلق فرص شغل، وتعزيز البنية التحتية، وتتركز بالأساس في دول الجزائر، تونس، ليبيا، إثيوبيا، السنيغال، الموزمبيق، غينيا، الغابون، الكونغو، رواندا والكاميرون.[3]

كما تسعى تركيا إلى تعظيم نشاط شركاتها في دول شمال إفريقيا، وقد نجحت في السنوات الأخيرة في إبرام اتفاقيات للتعاون في مجال الطاقة مع السودان، ليبيا والجزائر، إذ تحتل تركيا المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث قارب حجم التبادل التجاري بين البلدين 6مليارات دولار نهاية سنة2023، ويطمحان إلى رفع قيمة هذه الاستثمارات إلى 10 مليارات دولار، وتوجد في الجزائر 1400شركة تركية[4]، كما يرتبط البلدان بمعاهدة صداقة وتعاون منذ سنة2006.

بدورها تعد ليبيا سوقا ضخما للمنتجات التركية، حيث تجاوزت صادرات تركيا إلى ليبيا 758 مليون دولار خلال النصف الأول من سنة2023، شملت قطاع المواد الكيميائية، والمنسوجات والألبسة الجاهزة والحبوب، ويسعى البلدان إلى الوصول بحجم المبادلات التجارية إلى 15 مليار دولار، كما وقع الطرفان سنة2021 5اتفاقيات شملت مجالات الطاقة وإعادة الإعمار والإعلام، واتفقا على إنشاء محطة ركاب دولية جديدة في مطار طرابلس، ومركز للتسوق من طرف مجموعة(Ronesans) التركية، فيما تتولى شركة (Aksa Enerji) إنشاء محطات كهرباء في ليبيا.[5]

---

[1] نورا فخري أنور، "السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، عدد219، القاهرة، يناير2020، ص 192.

[2] انظر: "تجارة تركيا مع الاتحاد الإفريقي تنمو 7.5 مرات في عقدين"، موقع سكاي نيوز، بتاريخ13-10-2023، على الرابط www.skynewsarabia.com، تاريخ الزيارة 15-11-2023.

[3] مصطفى صلاح، "الدور التركي في إفريقيا...اقتصاد يحرك السياسة"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أوراق بحثية، أبريل2018، ص8.

[4] انظر: "أردوغان: استثماراتنا في الجزائر قاربت 6 مليارات دولار"، موقع الجزيرة، بتاريخ21-11-2023، على الرابط www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة 15-11-2023.

[5] محمود رفيدة، "5 اتفاقيات بين ليبيا وتركيا.. هذا ما تريده حكومة الوحدة الوطنية"، موقع الجزيرة، بتاريخ 14-4-2021، على الرابطwww.aljazeera.net، تاريخ الزيارة 16-11-2023.

ووقع كل من السودان وتركيا خلال الست سنوات الأخيرة 20 اتفاقية تجارية واستثمارية في مجالات النفط، التعدين، الزراعة والتجارة، من بينها اتفاق للشراكة والتعاون في المجال الزراعي سنة2014، يشمل تخصيص أرض وسط السودان لإقامة مشروع نموذجي على مساحة 12500 هيكتار، كما وقع البلدان بروتوكولا للتعاون يتضمن تدريب 310 مهندسين زراعيين، في إطار خطة عمل تشمل إنتاج المحاصيل، والصحة النباتية والحيوانية، إلى جانب التنمية الريفية عام 2017، في حين تخطط شركة البناء التركية (Summa) البدء ببناء أكبر مطار في الخرطوم بقيمة 150 مليار دولار[1]، إضافة إلى افتتاح بنك تركي في نفس المدينة، ورصدت تركيا 10 مليارات دولار لإقامة مشروع سياحي يحمل إسم "سواكن" في شرق السودان، إضافة إلى إبرام اتفاقية مع شركة "إم تي إيه" التركية للتنقيب عن الذهب والمعادن في البلاد. [2]

فيما تعتبر مصر الشريك التجاري الأول لتركيا في المنطقة، حيث تجاوز عدد الشركات التركية المستثمرة في مصر790 شركة. واتفق وزراء خارجية البلدان في غشت2023 على الرفع من حجم المبادلات التجارية من 10 مليارات دولار إلى 15 مليار دولار خلال 5 سنوات المقبلة[3]. كما ترتبط تركيا مع تونس والمغرب باتفاقية تبادل حر منذ سنة2007، غير أن هذان البلدان طالبا تركيا بإعادة النظر في هذه الاتفاقية التي تخدم الأتراك بشكل أكبر، في حين تكبد تونس والمغرب خسائر مالية فادحة وتضر ميزانهما التجاري، إذ تتجاوز قيمة الواردات التركية إليهما مجموعة صادراتهما إليها.[4]

3. آلية التعاون العسكري

تهدف تركيا إلى فتح أسواق جديدة أمام صناعتها العسكرية في القارة السمراء، لا سيما بعد فقدانها أسواقا تقليدية لبيع السلاح في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، إذ تمثل القارة الإفريقية سوقا جيدة تستهدفها شركات الصناعات الدفاعية التركية في الآونة الأخيرة. كما وطدت تواجدها العسكري في إفريقيا

---

[1] نورا فخري أنور، "السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا"، مرجع سابق، ص 192.

[2] سيف اليزل بابكر، "السودان وتركيا يتممان إجراءات توقيع 20 اتفاقاً تجارياً"، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 27 نونبر 2018، على الرابطwww.aawsat.com، تاريخ الزيارة 16-11-2023.

[3] انظر "مصر وتركيا تتفقان على زيادة التبادل التجاري بين البلدين 15 مليار دولار"، موقع RTمصر، بتاريخ 01.08.2023، على الرابطwww. arabic.rt.com، تاريخ الزيارة 16-11-2023.

[4] للمزيد من التفاصيل انظر:

- انظر: "العجز التجاري لتونس مع تركيا يتفاقم.. ودعوات لوقف الاتفاقيات غير المتكافئة"، www.jawharafm.net، بتاريخ 5-5-2023.

- عبد الرحيم العسري، "المغرب يخيّر تركيا بين مراجعة أو تمزيق اتفاقية التبادل الحر"، موقع هسبريس، بتاريخ 13-01-2020، على الرابط www.hespress.com.

إثر تأسيسها لقاعدة عسكرية في الصومال سنة2016 لتدريب نحو 10500جندي صومالي[1]، فضلا عن تقديمها العون التقني والعسكري للقارة الإفريقية في مواجهات عمليات القرصنة والعنف ومكافحة الإرهاب.

وفي هذا الإطار، تستهدف تركيا منطقة شمال إفريقيا على وجه التحديد باعتبارها بوابة القارة، ونقطة جيوسياسية وعسكرية وتجارية كبرى، وسوقا هامة لبيع الأسلحة التي تقوم بإنتاجها، وتعزيز تعاونها العسكري مع دول المنطقة. فقد أبرمت مع السودان في ماي2011 اتفاقيات عسكرية واستخباراتية تهم التعاون في مجال التدريب العسكري، والاستخبارات والأنظمة الإلكترونية والمعلوماتية، وتبادل الخبرات والتقنيات العسكرية، والصناعة الدفاعية، وتنظيم القوات المسلحة.[2]

وفي سنة 2013 صادق الرئيس التركي السابق "عبد الله جول" على قانون ينص على اتفاق إطار مع السودان بشأن التدريب والتعاون العسكري. وفي يونيو2014 استقبلت السودان أربع سفن حربية تركية على متنها 700 فرد تنتمي لمجموعة البارجة التركية "باربا‌روس" التابعة للقوات البحرية التركية، وذلك في ميناء "بورسودان" أحد المنافذ المهمة للسيطرة على الوضع في البحر الأحمر، وشمل برنامج "باربا‌روس" إجراء تدريبات مشتركة مع البحرية السودانية.[3]

وتسلم المغرب بدوره في سنة2021 سرب من الطائرات التركية المقاتلة بدون طيار من طراز "Bayraktar TB2" بقيمة تصل إلى 65 مليون دولار، وأبرم في نفس السنة صفقة أخرى بقيمة 50,7 مليون دولار مع شركة "Aselsan" التركية المصنعة للأسلحة من أجل الحصول على منظومة "Koral-EW" للحرب الإلكترونية وتضم وسائل اتصال عسكرية حديثة، ورادارات، وأسلحة إلكترونية وأجهزة التحكم[4]. من جهتها اقتنت الجزائر في أكتوبر2021 عشر طائرات بدون طيار من طراز Anka-S في صفقة مع شركة TAIالتركية[5]. كما تسلمت تونس سنة 2020 ثلاث طائرات بدون طيار تركية الصنع من

---

[1] Abdirahman Hussein, Orhan Coskun, “Turkey opens military base in Mogadishu to train Somali soldiers”, www.reuters.com, October 1, 2017, accessible 18-11-2023.

[2] See, «Turkish president signs law on military cooperation with Sudan », www.sudantribune.com, 17-03-2023, accessible 18-11-2023.

[3] [3] كرم سعيد، "أهداف وأدوات التحركات التركية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص141.

[4] محمد سعيد أرباط، "المغرب يُبرم صفقة مع تركيا بـ50,7 مليون دولار لاقتناء منظومة كورال للحرب الإلكترونية"، موقع الصحيفة، بتاريخ17-07-2021، على الرابطwww.assahifa.com، تاريخ 20-11-2023.

[5] A.ARNAUD, «L’ALGÉRIE DEVIENT LA PREMIÈRE CLIENTE ÉTRANGÈRE DU DRONE TURC AKSUNGUR», www.avionslegendaires.net, 13-10-2022, Vue le 20-11-2023.

طراز Anka-S ، بالإضافة إلى ثلاث محطات تحكم أرضية، وشملت الصفقة بين البلدين تدريب 52 عنصرا من القوات الجوية التونسية على يد القوات التركية.[1]

ولم تكتف تركيا ببيع منتوجاتها العسكرية لدول شمال إفريقيا، بل عمدت إلى التدخل العسكري في ليبيا بحثا عن مصالحها الاقتصادية والتجارية، وإيجاد موطئ قدم لها على ساحل شمال القارة السمراء، حيث قامت بدعم حكومة الوفاق برئاسة "فايز السراج" في أبريل 2019، دعما كاملا بالأفراد والعتاد والتكنولوجيا الحديثة في مواجهة الجيش الوطني[2]، كما تم إبرام مذكرتي تفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق في نونبر 2019 حول التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية.[3]

4. الدبلوماسية الناعمة

وظفت تركيا آلية الدبلوماسية الناعمة من أجل توثيق علاقاتها مع دول شمال القارة الإفريقية، وبناء شراكات متينة معها، استنادا إلى الروابط التاريخية والمساعدة الإنسانية التي تقدمها لمجموعة من دول القارة، مقابل تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب التعليمي وتقديم المنح لطلاب الدول الإفريقية(أزيد من 5000 طالب)، ومنح قروض بدون فوائد أو بفوائد مخفضة، وخلق مشاريع إنمائية في القارة، وكذلك الاهتمام بالجانب الصحي والعمل الخيري الذي تقوم به منظمات تركية تابعة للحكومة أو للمجتمع المدني[4]، حيث يرتكز المشروع التركي في القارة السمراء على طابعين هامين، وهما الطابع التنموي والطابع الإنساني، وذلك ما تفتقده مشروعات القوى الأخرى المتواجدة في إفريقيا.[5]

وتعد تركيا ثاني أكبر مانح للمساعدات في القارة الإفريقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قدمت في دجنبر 2019 مساعدات إنسانية للسودان نظرا لاجتياح الفيضانات، وفي نونبر 2021 أرسلت رئاسة

---

[1] انظر: "تونس تشتري طائرات مسيرة ومحطات تحكم أرضية من تركيا"، www. defense-arab.com، بتاريخ 14-12-2020، تاريخ الزيارة 21-11-2023.

[2] جمال مظلوم، "السياسة التركية في المنطقة العربية العالم"، مرجع سابق، ص 113.

[3] للمزيد من التفاصيل انظر: خالد حنفي علي، " الحسابات المتداخلة للانخراط التركي في النزال الليبي"، مجلة السياسة الدولية، عدد219، القاهرة، يناير 2020، ص ص 140-144.

[4] عبد الحافظ الصاوي، "تركيا وإفريقيا... سمات وأبعاد الشراكة الاستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، دجنبر 2020، ص1.

[5] نور الدين مورو، "البعد الاقتصادي في علاقات المغرب بإفريقيا بين الحضور المتميز وتحديات المنافسة الدولية"، مرجع سابق، ص165.

إدارة الكوارث والطوارئ التركية "آفاد"، 35 طنا من المساعدات الإنسانية لجنوب السودان[1]. كما أرسلت "هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (İHH) " التركية في شتنبر 2023، حوالي 30 حاوية محملة بالأغذية والبطانيات ومستلزمات التنظيف والملابس والكراسي المتحركة للتخفيف من معاناة السودانيين إثر الاشتباكات العسكرية الجارية في البلاد[2]، وشيدت وكالة التعاون والتنسيق "تيكا" التركية مجمعا استشفائيا في دارفور جنوب السودان، كما تقوم بتقديم المساعدات الطبية للمستشفيات في البلاد.[3]

وإثر الزلزال الأخير الذي ضرب مناطق متفرقة من المغرب في 8شتنبر2023، توافدت جمعيات ومنظمات خيرية تركية لإغاثة ومساعدة المتضررين، أبرزها منظمة "حسنة" المتوفرة على فريق للبحث والإنقاذ، و"هيئة الإغاثة الإنسانية" (IHH) التي عملت على توزيع المساعدات والإعانات على سكان المناطق القروية المتضررة من الزلزال[4]. كما أرسل الهلال الأحمر التركي في شتنبر2022 مواد إغاثية ومساعدات لإخماد الحرائق التي شهدتها الجزائر. وسبق ل"هيئة الإغاثة الإنسانية" (IHH) التركية التي تنشط في تونس منذ2011، أن وزعت في يونيو2016 مساعدات إنسانية لفائدة الأيتام في محافظة "منوبة" التابعة للعاصمة التونسية.[5]

ولم تكتف تركيا بتقديم المساعدات الإنسانية لدول شمال إفريقيا خلال الأزمات والكوارث التي مرت بها، بل مارست أيضا أدوات القوة الناعمة الأخرى للتأثير بشكل إيجابي في تصورات شعوب هذه الدول، حيث فتحت مراكز رعاية للمسنين والأطفال، وملاجئ للنساء[6]، ومراكز تدريب مهني، ومراكز سياحية، وقامت ببناء وترميم المساجد[7]. بالإضافة إلى قيام المجتمع المدني التركي بأنشطة ثقافية وفنية لرسم

---

[1] See: “Türkiye's AFAD helps farmers in South Sudan”, www.dailysabah.com, 22-12-2022, accessible 24-11-2023.

[2] انظر: "تركيا.. هيئة الإغاثة الإنسانية ترسل 30 حاوية مساعدات إلى السودان"، موقع الأناضول، بتاريخ28-09-2023، على الرابطwww.aa.com.tr ، تاريخ الزيارة 24-11-2023.

[3] سرحات أوراكشي، " بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يناير2022، ص 6.

[4] انظر"فرق إنقاذ ومساعدات.. جمعيات تركية هبّت لعون شعب المغرب بعد كارثة الزلزال"، موقع TRTعربي، بتاريخ 19-09-2023، على الرابطwww.trtarabi.com ، تاريخ الزيارة 25-11-2023.

[5] رشيد الجراي، "İHH التركية توزع مساعدات إنسانية على أيتام في تونس"، موقع الأناضول، بتاريخ 26-06-2016، على الرابط www.aa.com.tr، تاريخ الزيارة25-11-2023.

[6] نورا فخري أنور، "السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا"، مرجع سابق، ص 193.

[7] أنشأت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا" سنة 2019 خمس مساجد في مدن متفرقة بالسودان، كما قامت بترميم مسجد "امحمد باي" التاريخي في تونس سنة 2020، ومسجد "جامع كتشاوة " بالجزائر العاصمة سنة 2014.

صورة إيجابية عن تركيا في الوعي المجتمعي الإفريقي، والترويج للسياحة التركية في دول شمال القارة. كما نفذت وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) مشاريع تهدف إلى تحديث الماضي التاريخي العثماني في شمال القارة، علاوة على اهتمام مراكز البحوث والجامعات التركية بالقضايا المتعلقة بدول الشمال الإفريقي.[1]

كما تسعى تركيا لكسر طوق احتكار المعلومات الذي تمارسه بعض الدول الاستعمارية في شمال الإفريقية، إذ بدأت وسائل الإعلام التركية مثل وكالة أنباء الأناضول، والإذاعة الحكومية TRT في زيادة فروعها في شمال القارة لتوفير المعلومات والأنباء الحيادية، إذ من المؤمل أن تساهم هذه المصادر في توطيد الثقة بين تركيا ودول شمال إفريقيا.[2]

ثالثا: تحديات السياسة الخارجية التركية في شمال إفريقيا

يمثل الانخراط التركي المتزايد في شمال إفريقيا ترجمة لاستراتيجيتها الهادفة إلى تعزيز نفوذها في القارة ككل، حيث قطعت تركيا أشواطا هامة على صعيد تمديد تواجدها في القارة السمراء، غير أن هذه الاستراتيجية تواجهها تحديات إقليمية ودولية، خاصة في ظل وجود فواعل أجنبية أخرى تسعى إلى تثبيت أقدامها، وضمان تواجدها الاقتصادي والعسكري، والحصول على نصيبها من خيرات وثروات القارة الإفريقية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إيران، روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، حيث تتزايد الأهمية الاقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا فيما يتعلق بالأسواق والمشروعات الاقتصادية، وبيع الأسلحة والاستثمارات الأجنبية.[3]

وتتعرض المنتجات التركية إلى المنافسة الخارجية في الأسواق الإفريقية، وتشجيع القوى الكبرى لشركاتها الخاصة للاستثمار في القارة، مما يشكل منافسة للشركات التركية. ضف على ذلك أن بعض الفواعل الإقليمية والدولية ترى في تركيا منافسا حقيقيا لها في شمال إفريقيا، وتتوجس من تنامي النفوذ التركي في المنطقة، لذلك فالتحدي الذي يواجه السياسة الخارجية التركية يكمن في استغلال الإمكانيات المتاحة دون الدخول في صراعات مصالح مع دول تفوقها خططيا ولوجيستيا، وتوخي الحذر في اختياراتها الاستثمارية والتجارية الموجهة نحو دول شمال إفريقيا.

---

[1] MICHAEL RUBIN, « Turkey's Africa Strategy Threatens to Breed Islamist Extremism", www.nationalreview.com, June 26, 2019, accessible 25-11-2023.

[2] محمد الخمسي، الرهانات والتحديات الجيوسياسية للمغرب في إفريقيا، مرجع سابق، ص91.

[3] كرم سعيد، "دوافع وأدوات الدور التركي في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، عدد212، القاهرة، أبريل2018، ص216.

كما أن عدم اقتصار المشروع التركي في المنطقة على الآليات الدبلوماسية والقوة الناعمة المتمثلة في الثقافة والاقتصاد والمساعدات الإنسانية، وتجاوزه إلى التمدد والتوسع الخشن، والتدخل العسكري الصريح في ليبيا، عرض تركيا لتوترات وخلاف مع حلفائها التقليديين، حيث صدر تقرير للأمم المتحدة، في دجنبر 2019، يدين تركيا بإرسال أسلحة جد متطورة من طائرات مسيرة، ودبابات، وصواريخ مضادة للدروع للميليشيات الموالية لحكومة الوفاق الليبية في غرب البلاد[1]، وذلك خرقا لحضر الأسلحة المفروض في ليبيا منذ سنة 2011. كما ندد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" في يناير 2020 بتدخل تركيا في النزاع الليبي.[2]

من جهة أخرى، يثير تنامي الدور التركي وتوسعها العسكري في منطقة شمال إفريقيا عبر تدخلها في ليبيا مخاوف بعض بلدان المنطقة، خاصة مصر، الجزائر وتونس، وذلك نظرا للأوضاع الأمنية غير المستقرة في ليبيا والذي ساهمت فيه تركيا من خلال دعمها لحكومة الوفاق الوطني بالسلاح والأفراد، مما يهدد الأمن والاستقرار في الدول العربية المجاورة ويهدد الأمن الإقليمي ككل. كما أن التوجه التركي نحو شمال إفريقيا يشكل مصدر تهديد بالنسبة للمصالح السياسية والاقتصادية للدول العربية في المنطقة، خاصة وأن تركيا تركز تواجدها على خطوط جنوب المتوسط القريبة من أوروبا وشبه الجزيرة العربية، ومحاولة بناء قواعد عسكرية بالقرب من الممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية لدول شمال القارة، مما قد يدفع الدول العربية في المنطقة إلى إقرار سياسات موحدة تجاه تواجد تركيا في المنطقة.[3]

وعليه، قد يؤدي التواجد التركي غير المرغوب فيه في شمال إفريقيا إلى تباطئ مستويات التعاون مع دول المنطقة، في ظل تزايد التحفظات التي تبديها العديد من الاتجاهات داخل هذه الدول إزاء الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها، والآليات التي تستخدمها خاصة الإيديولوجية منها، مما أدى إلى تصاعد الجدل بين بعض التيارات الليبرالية والإسلامية في المنطقة تجاه المسارات المحتملة للعلاقات مع تركيا.[4]

---

[1] لحسن ملال، إشكالية بناء الاتحاد المغاربي: دراسة في مداخل التعاون والاندماج، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2021/2020، ص 348.

[2] Voir: « Libye: l'Union Européenne condamne "l'ingérence de la Turquie"», www.fr.le360.ma, 07-01-2020, Vue le 25-11-2023.

[3] جمال مظلوم، "السياسة التركية في المنطقة العربية العالم"، مرجع سابق، ص 115.

[4] كرم سعيد، "دوافع وأدوات الدور التركي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 217.

- **خاتمة:**

شهد النفوذ التركي في شمال إفريقيا حضورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، في ظل تزايد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة في اهتمامات القوى الدولية والإقليمية، مما جعل تركيا تسعى لأن تصبح قوة إقليمية وعالمية مؤثرة في الأحداث التي تمر بها المنطقة. غير أن التدخل العسكري في ليبيا أثر على السياسة التركية التي اعتمدت لسنوات طويلة على الآليات الدبلوماسية وعلى القوة الناعمة، وجعل أصابع الاتهام تتجه نحوها باعتبارها صانعة للأزمات، ومسببة لعدم الاستقرار في الإقليم، وأصبحت السياسة الخارجية التركية معرضة للعديد من التحديات المتشابكة إقليميا ودوليا.

Reference:

1."Poutine et Erdogan appellent à un cessez-le-feu en Libye", www.reuters.com, January 8, 2020
2."Sudan, Turkey sign 12 agreements in economic, military, cultural cooperation", www.china.org.cn,25-12-2017
3."Turkish President Erdogan says will visit Libya soon", www. en.alwasat.ly, 21-07-2023
4."Bashir directs to shut down Gulen-linked businesses in Sudan", www.sudantribune.com, 12-08-2016
5.« Libye: l'Union Européenne condamne "l'ingérence de la Turquie"», www.fr.le360.ma, 07-01-2020
6.«Turkish president signs law on military cooperation with Sudan », www.sudantribune.com, 17-03-2023
7.A.ARNAUD, «L'ALGÉRIE DEVIENT LA PREMIÈRE CLIENTE ÉTRANGÈRE DU DRONE TURC AKSUNGUR», www.avionslegendaires.net
8.Hayatsever Huseyin, Toksabay Ece, "Erdogan links Sweden's NATO membership to Turkey's EU accession", www.reuters.com, July 10, 2023
9.Hussein Abdirahman, Coskun Orhan, "Turkey opens military base in Mogadishu to train Somali soldiers", www.reuters.com, October 1, 2017
10.Mehta Aaron, «Turkey officially kicked out of F-35 program, costing US half a billion dollars », www.defensenews.com, Jul 17, 2019
11.RUBIN MICHAEL , « Turkey's Africa Strategy Threatens to Breed Islamist Extremism", www.nationalreview.com
12.Stevis-Gridneff Matina, «E.U. Punishes Turkey for Gas Drilling Off Cyprus Coast», New York times, www.nytimes.com, July 15, 2019
13.Türkiye's AFAD helps farmers in South Sudan", www.dailysabah.com, 22-12-2022